التقرير أكد انتعاش إصدارات السندات السيادية

البنك الوطني: ارتفاع عوائد أدوات الدين بحلول نهاية 2015

أوضح البنك الوطني في تقريره أن عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية شهدت تقلبات خلال العام 2015 ولكنها استطاعت أن تسجل ارتفاعا بحلول النصف الثاني من العام على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية والتراجع المستمر في أسعار النفط. ولكن بصورة عامة، كانت العوائد ثابتة أو عند مستويات أقل مما كانت عليه في بداية العام. في المقابل، تسارعت وتيرة إصدار السندات تماشيا مع لجوء بعض الحكومات إلى أسواق الدين لغرض تمويل العجز الناشئ في ميزانياتها. ومن المحتمل أن ترتفع العوائد بصورة أكبر خلال العام 2016 إذا ما استمرت التوقعات الحالية بشأن ارتفاع أكبر في أسعار الفائدة الفيدرالية. كما من المحتمل أن تستمر الضغوطات في حال بقاء أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية. وقد جاءت وتيرة الإصدارات قوية في العام 2015 بدعم من نشاط الإصدارات السيادية. ومن المتوقع أن تحافظ وتيرة الإصدارات على قوتها في العام 2016 تماشيا مع الدور البارز الذي بدأت تلعبه أسواق الدين، بما فيها السندات والصكوك، استجابة لزيادة الحاجة لأغراض التمويل ولضغوطات السيولة.

وقد ارتفعت عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية تماشيا مع وتيرة أسعار الفائدة عالميا في النصف الثاني من العام 2015 رغم أن معظمها قد أنهت العام مستعيدة مستوياتها التي سجلتها في بداية العام أو عند مستويات أقل مما كانت عليه. وتراجعت معظم العوائد على أدوات الدين السيادية الخليجية لفترة استحقاق 5 إلى 6 سنوات خلال النصف الأول من العام 2015 على خلفية تعافي أسعار النفط واستقرار الاقتصاد العالمي لترتفع معظمها لاحقا بحلول منتصف العام، إلا أن أغلبها قد أنهت العام عند نفس مستوياتها التي بدأت فيها العام أو متراجعة عنها. فقد وصلت العوائد على السندات في دبي المستحقة في العام 2021 إلى 3.64 في المئة مسجلة ثباتا طوال العام بينما تراجعت العوائد على السندات في قطر المستحقة في العام 2022 بواقع 19 نقطة أساس لتصل وإلى 2.81 في المئة.

شهدت الأسواق حالة ترقب في معظم العام 2015 بعد أول تحرك لرفع أسعار الفائدة الأميركية. فقد قام مجلس الاحتياط الفدرالي برفع أسعار الفائدة في ديسمبر من العام 2015 لتبدأ بالعودة الى معدلاتها الطبيعية إلا انه حينها كانت معظم الأسواق قد أخذت بعين الاعتبار هذا الارتفاع . ونتيجة لذلك، جاء أثر الإرتفاع على أسعار المنطقة محدودا نسبيا مقارنة بموجة الهلع التي شهدها العام 2013. وقد أدى رفع الفائدة الذي يعدّ الأول منذ تسع سنوات إلى ارتفاع سعر الفائدة الفيدرالية بواقع 25 نقطة أساس وتتوقع الأسواق استمرار المجلس في رفع الأسعار في العام 2016 بنحو 75-100 نقطة أساس.

ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة في المنطقة تماشيا مع الارتفاع في الفائدة الفيدرالية وتطلع البنوك المركزية إلى الحفاظ على ارتباط العملات بالدولار الأميركي. فقد ارتفعت فعلا أسعار الفائدة في كل من السعودية والبحرين والكويت والإمارات فور ارتفاع أسعار الفائدة الفيدرالية في ديسمبر أو بعد أيام قليلة بينما أبقى كل من مصرف قطر المركزي ومصرف عمان المركزي على أسعار الفائدة دون تغيير.

وتسبب تراجع أسعار النفط في زيادة المخاوف بشأن الاستدامة المالية وفي زيادة التقلبات في الأسواق. وقد انعكست هذه المخاوف بوضوح في ارتفاع معدلات مبادلات مخاطر عدم السداد التي تعكس احتمالية التعثر في السداد، إلا انها بقيت عند مستويات أقل مقارنة بمعدلاتها في الأسواق الناشئة الأخرى. وقد شهدت كل من السوق السعودية وسوق البحرين أعلى ارتفاع بواقع 79 نقطة اساس و106 نقاط أساس على التوالي خلال العام 2015 بينما جاء الارتفاع في بقية الأسواق بنحو 6 إلى 20 نقاط أساس خلال العام.

من المحتمل أن ترتفع عوائد أدوات الدين السيادية ومعدلات مبادلات مخاطر عدم السداد تماشيا مع ارتفاع المخاوف من الجانب الاقتصادي والسياسي . وليس من المحتمل أن تتراجع مخاوف المستثمرين لا سيما مع تراجع النمو الاقتصادي العالمي وسط ارتفاع أسعار الفوائد.

وقد انتعش مخزون السندات الخليجية التقليدية القائمة بدعم من الإصدارات السيادية في العام 2015 وبالأخص الإصدارات السعودية. في الوقت نفسه، شهد نشاط البنوك اعتدالا بينما غاب نشاط الشركات. فقد ارتفعت السندات الخليجية التقليدية القائمة بواقع 13% على أساس سنوي في أواخر العام 2015 بعد أن تباطأ نموها لمدة عامين متتاليين. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، من المحتمل أن يتناقص الفارق بين تكلفة الائتمان المصرفي و السندات/الصكوك ما قد يؤدي بدوره إلى ارتفاع نشاط الإصدارات في كافة القطاعات استجابة لتحسن الإقبال على أدوات الدين في المنطقة.

تم الاستعانة بالسندات السيادية في أسواق أدوات الدين لغرض تمويل العجز في الميزانية. ومن المتوقع أن تزداد الحاجة للتمويل تماشيا مع التوقعات بشأن تسجيل عجز في ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين 2015 و2016.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع التمويل بواقع 650 مليون دينار خلال الخمس سنوات القادمة في كل من السعودية والكويت.

وتصدرت السعودية نشاط الإصدارات إذ شهدت أول سندات لها منذ العام 2007. فقد ارتأت السلطات السعودية اللجوء للسوق المحلي لأدوات الدين من أجل الحفاظ على خطط الإنفاق وتخفيف الضغوطات التي تواجهها احتياطاتها الأجنبية. فقد أصدرت السعودية حتى الآن أدوات دين محلية بقيمة 31 مليار دولار في العام 2015 وتنوي إصدار المزيد في العام 2016.

كما توجهت أيضا معظم دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لأسواق أدوات الدين في العام 2015. فقد أصدرت كل من البحرين وعُمان سندات تنموية حكومية وصكوك بقيمة 3.9 مليار دولار و 2.95 مليار دولار على التوالي. بينما استمرت قطر في إصدار سنداتها الحكومية المعتادة وكانت الكويت الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تصدر أي سندات سيادية طويلة الأجل خلال العام 2015.

وكانت معظم الإصدارات السيادية في أسواق الدين المحلية، وقد أدى ذلك إلى إنعاش النشاط وساعد في تطوير آليات التمويل، إذ أنشأت السعودية وكالة محلية لتقييم وتصنيف الائتمان المحلي، وهو ما يشير إلى اعتزام المملكة التوسع في جذب المستثمرين وعدم حصرهم فقط بالبنوك المحلية والمؤسسات شبه السيادية، كما استكملت عُمان أيضا آليتها الجديدة للتمويل الإسلامي والتي مكنتها من إصدار أول صكوك سيادية لها. وقامت البحرين كذلك برفع سقف أدوات الدين السيادية وطورت من آليتها لإدارة أدوات الدين. كذلك الكويت قامت بالتقدم لتشريع قانون يسمح لها بإصدار الصكوك السيادية كما تقوم حالياً بالنظر أيضاً في تطوير آليات الإصدار من خلال وزارة المالية.

وقد فرض هذا التركيز على أسواق الدين المحلية بعض الضغوطات على السيولة المصرفية كما هو واضحاً من خلال ارتفاع أسعار فائدة الإنتربنك. فقد واجهت السيولة ضغوطات على خلفية تراجع الإيرادات الحكومية المتأثرة بتراجع أسعار النفط، الأمر الذي دفع بعض الدول كالسعودية والكويت وعمان للتفكير بالتوجه نحو الإصدار في الأسواق العالمية للحد من الضغوطات التي تواجهها السيولة المصرفية.

كما أصدرت بعض الدول قروضاً مشتركة يتم تمويلها من قبل بنوك عالمية في محاولة للاقتراض من الأسواق العالمية. وتتشابه القروض المشتركة مع السندات من حيث فترة استحقاقها وتُسعّر عادة بسعر الفائدة بين البنوك في لندن بالدولار الأميركي. وتنوي عُمان وقطر الاقتراض من تلك السوق بقيمة مليار دولار و10 مليارات دولار على التوالي.

حافظت جميع دول مجلس التعاون الخليجي على تصنيفاتها الاستثمارية في العام 2015 على الرغم من خفض تصنيف السعودية وعمان مؤخراً من قبل وكالة «ستاندرد اند بورز»، إذ تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي حاليا الاقتراض نظرا لمستويات الدين المنخفضة لديها وصناديق ثرواتها السيادية وقوة أوضاعها الاقتصادية واستقرار عملتها.

من المتوقع أن يتسارع نشاط الإصدارات الخليجية تماشيا مع استمرار الحاجة للتمويل وحفاظ الدول الخليجية على قوة التصنيفات الائتمانية. وستتجه الحكومات الخليجية إلى أسواق أدوات الدين للحفاظ على مستويات الاحتياطات السيادية لديها.

الرسم البياني 1: العوائد السيادية في دول مجلس التعاون

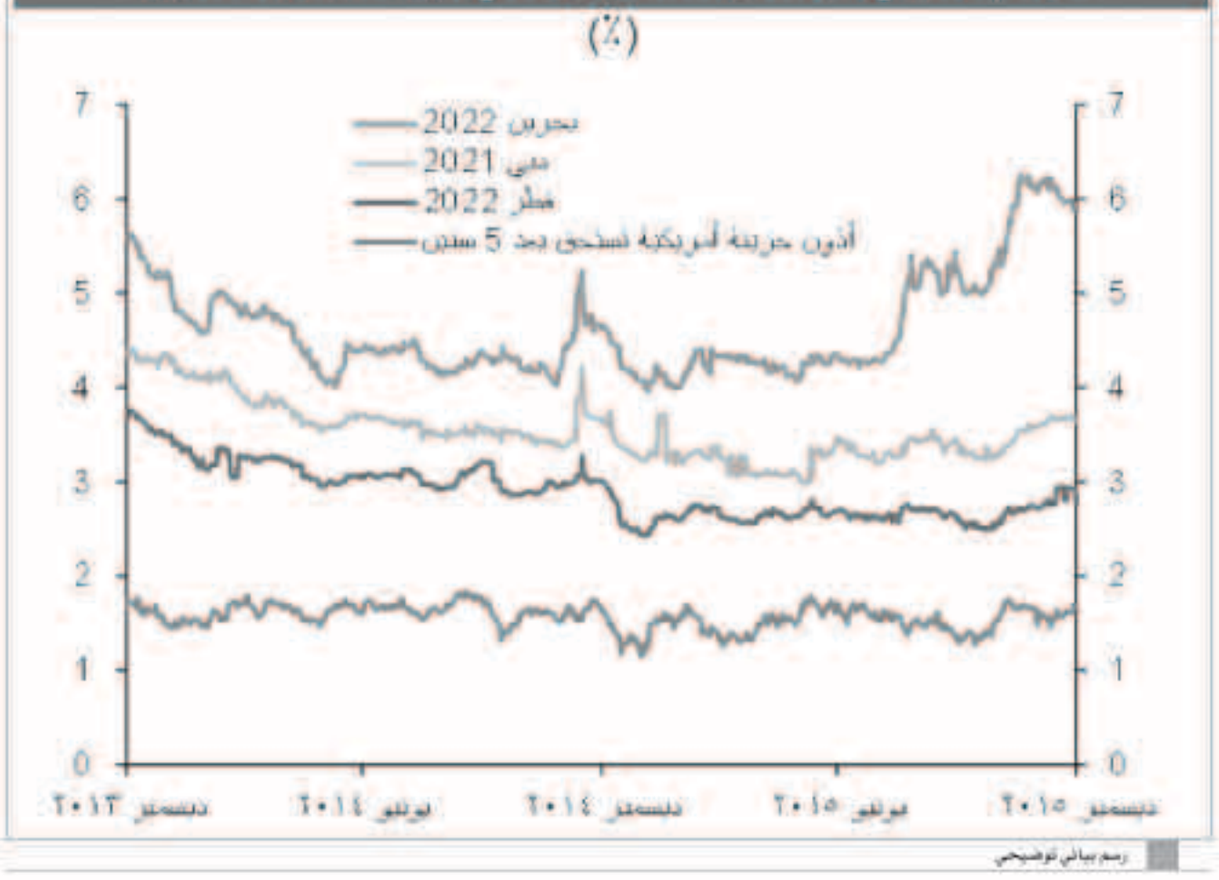

رسم بياني توضيحي

«إيكويت» ترعى منتدى إستراتيجية الكويت للطاقة لبترواليوم إيكونوميست

حسين: 2016 تتسم بالصعوبة و2017 ستكون أفضل

محمد حسين خلال منتدى استراتيجية الكويت للطاقة

قامت شركة إيكويت للبتروكيماويات، أول شراكة عالمية كويتية في هذا القطاع الصناعي، برعاية منتدى استراتيجية الكويت للطاقة من تنظيم بترواليوم إيكونوميست، وذلك كجزء من مساهمة الشركة في تطوير القطاعات الوطنية للنفط والغاز والبتروكيماويات.

وشارك الرئيس التنفيذي لشركة إيكويت محمد حسين في جلسة حوارية مع الرئيس التنفيذي السابق لشركة صناعة الكيماويات البترولية أسعد السعد وبإدارة المستشار الأول في بترواليوم إيكونوميست ريتشارد بانكس.

وتطرقت الجلسة الحوارية إلى الرؤية المستقبلية حول قطاع البتروكيماويات الكويتي محليا وعالميا، وآخر التطورات حول شركة البتروكيماويات والمصافي الكويتية التي تم تأسيسها مؤخرا، ومحدودية الغاز اللقيم في صناعة البتروكيماويات، والأوضاع الحالية للاقتصاد العالمي على ضوء انخفاض أسعار النفط.

وقال حسين «سنة 2015 كانت مليئة بالتحديات، و2016 سوف تكون صعبة، ومن المتوقع أن يكون العام القادم أفضل من ناحية أسعار النفط مع استقرار موازين العرض والطلب. وحتى تتمكن الكويت من مواصلة دورها التنموي المستدام في الصناعة البتروكيماوية، فلا بد من العمل على المزيد من التكامل عبر حلول مبتكرة، مثل تأسيس مجمعات صناعية للصناعات التحويلية ذات العلاقة بالبتروكيماويات».

وأضاف حسين «وعند الرغبة في تنمية قطاع البتروكيماويات فلا بد من الأخذ في عين الاعتبار توافر المواد اللقيم، ومن خلال التكامل بواسطة وجود رؤية موحدة ودمج الجهود في هذا القطاع، فسوف نتمكن من تجسيد (شركاء في النجاح) كواقع ملموس».

وتم إقامة المنتدى تحت رعاية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط (بالوكالة) معالي أنس الصالح بحضور وزير النفط العراقي عادل عبدالمهدي، ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني، إضافة إلى العديد من كبار الشخصيات من مختلف أرجاء العالم.

الكويت توقع مُذكرة تفاهم لتنفيذ مشروع الربط الإلكتروني مع مصر

جانب من الاجتماع

قال وزير القوى العاملة المصري إنه سيتم قريبا توقيع مذكرة تفاهم مع الكويت، بهدف تنفيذ مشروع الربط الإلكتروني بين البلدين في مجال استقدام العمالة المصرية إلى دولة الكويت.

وأوضح جمال سرور ، أن الربط الإلكتروني بين البلدين، يضمن استقدام عمالة فنية مدربة ومهنية في ظل عقود الكترونية تضمن حقوق كافة الأطراف، فضلاً عن الحد من مشاكل العمالة والاستقدام بين البلدين، والقضاء على دور الوسطاء والسماسرة في هذا المجال.

وأشار الوزير في تصريحات صحفية ، عقب عودته من الكويت، أنه بحث إقرار مشروع الربط الإلكتروني بين البلدين، مع هند الصبيح، وزير الشئون الاجتماعية والعمل، ووزير الدولة لشئون التخطيط والتنمية.

يشار إلى أن وفد كويتي فني قام بزيارة القاهرة الأسبوع الماضي للتعرف على نظام الربط الإلكتروني المعمول به بوزارة القوى العاملة المصرية، لاتخاذ الخطوات اللازمة لإتمام هذا المشروع الذي سينظم استقدام العمالة المصرية الوافدة للكويت.

وشددا الوزير على أهمية تعزيز التعاون بين مصر والكويت فيما يتعلق بمجالات حماية حقوق العمال وأصحاب الأعمال، من خلال مشاريع الربط الآلي المطبقة في مصر، مع بعض الدول العربية، التي أثبتت نجاحها وأسهمت في الحد من مشاكل استقدام العمالة، واستقدام العمالة المصرية الماهرة والمدربة.

تراجع عدد الحفارات النفطية الأمريكية للأسبوع السادس على التوالي

أشار بيان شركة بيكر هيوز، إلى تراجع منصات الحفر الأمريكية بنهاية الأسبوع الحالي، ويسجل الهبوط للأسبوع السادس على التوالي، وسط هبوط أسعار النفط لأدنى مستوى قرب 12 عام.

واشار بيان الشركة أن منصات الحفر الإمريكية سجلت خلال الأسبوع المنتهي في 29 يناير الحالي، 498 حفارا، مقارنة بـ 510 حفارا خلال الأسبوع الذي يسبقه، بتراجع 12 حفار.

وتوقع بيان الشركة هبوط أنشطة الحفر النفطي في انحاء العالم 30 في المئة في 2016 مع مواصلة خفض الإنفاق في البيئة الحالية للاسعار الضعيفة.

كما تتوقع الشركة ان تتراجع حفارات النفط في الاسابيع المقبلة مع قيام ثلاث شركات أمريكية كبرى للنفط الصخري بتخفيض خططها للانفاق بعد أن هوت أسعار الخام إلى أدنى مستوياتها في 12 عاما.

وتعتبر بيانات شركة بيكر هيوز هي مقياس مهم جدا لصناعة التنقيب وموردياها. عندما تنشط منصات الحفر فهي تستهلك المنتجات والخدمات التي تنتجها صناعة الخدمات النفطية.

أعداد الحفارات النشطة بمثابة مؤشر رئيسي للطلب على المنتجات المستخدمة في الحفر والاستكمال وإنتاج وتصنيع النفط والغاز، تمثل تلك الحالة بالذات أعداد منصات الحفر للنفط بشكل حصري.

وشهد النفط اليوم ارتفاعات جيدة ووصل، نفط برنت قرب مستوى 36 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى للبرميل منذ 6 يناير الحالي.

وصعد النفط الخام بنسبة 1.17 في المئة، ووصل لمستوى 33.67 دولار لبرميل.

«بيان للاستثمار»: مؤشرات البورصة تجتمع على تحقيق مكاسب للمرة الأولى منذ 45 يوماً

قالت شركة (بيان للاستثمار) إن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية الثلاثة اجتمعت على تحقيق المكاسب الأسبوعية للمرة الأولى منذ 45 يوما بدعم القوى الشرائية التي تركزت على الأسهم التشغيلية والثقيلة ما دفعها إلى الإغلاق في المنطقة الخضراء.

وأضافت الشركة في تقرير أعدته إدارة الدراسات والبحوث لديها أن مؤشر (كويت 15) حقق ارتفاعا أسبوعيا قياسيا حيث سجل نموا بلغت نسبته 5.46 في المئة وهي أعلى نسبة ارتفاع أسبوعية يحققها المؤشر منذ ديسمبر 2014.

وأوضحت أن السوق تمكن من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي محققا مكاسب جماعية لمؤشراته الثلاثة معوضا بذلك جزءا من خسائره الكبيرة التي سجلها في الأسابيع السابقة بدعم من ارتفاع معنويات المستثمرين نسبيا بعد الصعود الذي سجلته أسعار النفط في الأيام الأخيرة.

وذكرت أن السوق حقق هذا الأداء في ظل موجة الشراء التي شهدها في معظم الجلسات اليومية من الأسبوع وشملت العديد من الأسهم المدرجة لاسيما القيادية منها في قطاع البنوك بعد النتائج الإيجابية والتوزيعات التي أعلنت عنها بعض البنوك المدرجة عن عام 2015.

وبينت أن هذا الأمر دفعه لشغل المرتبة الأولى بين قطاعات السوق من حيث السيولة حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 44.90 في المئة بعد أن وصلت إلى 28.40 مليون دينار كويتي تقريبا (الدولار الأمريكي يساوي 0.303 دينار).

وأفادت (بيان للاستثمار) بأنه مع نهاية الأسبوع الماضي بلغ ما خسره سوق الكويت للأوراق المالية منذ بداية العام الحالي مايقرب من 2.42 مليار دينار حيث وصلت قيمته الرأسمالية إلى 22.85 مليار دينار بعد أن كانت 25.27 في نهاية 2015 اي بخسارة نسبتها 9.57 في المئة.

وعلى الصعيد الأسبوعي أشارت إلى أن القيمة الرأسمالية للسوق ارتفعت الأسبوع الماضي بنسبة بلغت 3.94 في المئة مقارنة ب 21.98 مليار دينار في الأسبوع الذي سبقه.

وبينت أن ثمانية من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية سجلت نموا لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي في حين تراجعت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية حيث تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت نموا إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 936.68 نقطة مسجلا ارتفاعا نسبته 5.20 في المئة.